أهمية التفرقة بين الاسم والصفة في تحديد أقسام الجملة

The importance of distinguishing between a noun and an adjective in determining the parts of a sentence

د. مصطفى حجاج*
جامعة غرداية – الجزائر.
Email:hadjadj.mustapha@univ-ghardaia.edu.dz

أ.د لخضر حشلافي
جامعة الجلفة، الجزائر
Email: lakhdar.hachelafi@univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام:10-05-2024 تاريخ القبول:13-09-2025 تاريخ النشر:09-06-2026

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان كيفية تأثير التفرقة بين الاسم والصفة على تحديد أقسام الجملة في النحو العربي, من خلال الاعتماد على فرضية مفادها أنّ تحديد أقسام الجملة مرتبط بالدراسة الصرفية للكلمة.

حاول البحث أوّلا الوقوف عند مفهوم الاسم والصفة عند النحاة العرب, وعند بعض الباحثين المحدثين, وتوصّل إلى أنّ الصفة تختلف عن الاسم من الجانب الصرفي. وبيّن البحث ثانيا الفروق الأساسية الموجودة بين الاسم والصفة من الناحية المنطقية ومن الناحية التركيبية, وتوصّل إلى ضرورة فصل الصفة عن الاسم. ثمّ درس البحث ثالثا قضية تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية, والمعيار المعتمد في ذلك التقسيم, وتوصّل إلى تقسيم قريب منه, وهو تقسيم الجملة إلى وصفية وفعلية, معتمدا على معيار مكوّنات الجملة وليس على بدايتها.

الكلمات المفتاحية: اسم، صفة، جملة اسمية، جملة فعلية.

Abstract :

This research aims to explain how the distinction between noun and adjective affects the identification of sentence sections in Arabic grammar, by relying on the hypothesis that determining sentence sections is linked to the morphological study of the word.

The research first attempted to examine the concept of the noun and the adjective among Arab grammarians, and among some modern researchers, and concluded that the adjective differs from the noun from the morphological aspect. Secondly, the research showed the basic differences that exist between the noun and the adjective from a logical and syntactic perspective, and concluded that it is necessary to separate the adjective from the noun. Then, the research studied thirdly the issue of dividing the sentence into nominal and verbal, and the criterion adopted in that division, and arrived at a division close to it, which is dividing the sentence into descriptive and verbal, relying on the criterion of the components of the sentence and not on its beginning.

KeyWords: Keyword1 ; Noun, adjective, nominal sentence, verbal sentence.

*المؤلف المرسل

المقدمة:

تختلف الصفة عن الاسم اختلافا كثيرا, من جهة المفهوم ومن جهة الخصائص الصرفية والتركيبية, ورغم ذلك وضعها النحاة مع الاسم في قسم واحد. والسؤال المنهجي الذي نطرحه في هذا البحث هو: هل توجد فوارق أساسية تدعو إلى الفصل بين الاسم والصفة ؟ وهل سيؤثّر الفصل بين الاسم والصفة على تحديد أقسام الجملة ؟ للإجابة عن هذين السؤالين سأنطلق من فرضية مفادها أنّ هناك فروقا كثيرة بين الاسم والصفة تحتمّ الفصل بينهما إذا أردنا أن نجري دراسة صرفية صحيحة ودقيقة لأقسام الكلمة. وأنّ هذا الفصل ستكون له نتائج مهمّة في تحديد أقسام الجملة بشكل منطقيّ سليم من العيوب, ويحتكم إلى معيار واحد. فالدراسة التركيبية للجملة لا يمكن أن تُنسَج خيوطها إلاّ بعد أن تُحدّد تلك الخيوط بشكل واضح ودقيق.

ولمحاولة الإحاطة بجوانب موضوع البحث رأيت أن أقسّم الدراسة إلى قسمين: جانب صرفيّ, وجانب تركيبيّ.

1– الجانب الصرفيّ للاسم والصفة:

1–1– مفهوم الاسم والصفة عند النحاة:

أ– مفهوم الاسم عند النحاة:

إذا تتبعنا مفهوم الاسم عند النحاة يمكننا حصر التعريفات التي ذكرها النحاة للاسم في تعريفين أساسيين, تعريف يعتمد على عدم الدلالة على الزمن, وتعريف يعتمد على الدلالة على مسمّى.

أ1– المفهوم الأوّل للاسم عند النحاة:

مفهوم الاسم الذي ارتضاه معظم النحاة من القرن السادس الهجري فما بعده هو المفهوم الذي ذكره الزمخشري في كتابه " المفصّل في صنعة الإعراب ", يقول الزمخشري: « الاسم هو ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عن الاقتران. »(الزمخشري, 2003, ص23)

هذا التعريف مبنيّ على أساس التقابل بين الأقسام الثلاثة للكلمة. وهما في الحقيقة تقابلان: التقابل الأوّل يكون بين الاسم والفعل من جهة, والحرف من جهة أخرى, على أساس أنّ الاسم والفعل يدلان على معنى في نفسهما, بينما يدلّ الحرف على معنى في غيره. أمّا التقابل الثاني فيكون بين الاسم من جهة, والفعل من جهة أخرى. على أساس أنّ الفعل يقترن بالزمن, بينما الاسم لا يقترن به.

فمن أساسيات الاسم أنّه لا يدلّ على الزمن, والصفة تدلّ على الزمن في بعض مواقعها, فكيف يصحّ الجمع بينهما؟

ولبيان دلالة الصفة على الزمن ننقل القصّة التالية. يقول ياقوت الحموي (ت 626 هـ) في " معجم الأدباء ": « وحدّث أيضا (المرزباني) عن من سمع الكسائي يقول: اجتمعتُ أنا وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد, فجعل أبو يوسف يذّم النحو ويقول: وما النحو ؟ فقلتُ: وأردتُ أن أُعلمه فضل النحو, ما تقولُ في رجل قال لرجل: " أنا قاتلُ غلامِكَ ", وقال له آخر: " أنا قاتلٌ غلامَكَ ", أيّهما كنتَ تأخذُ به ؟ قال: آخذهما جميعا, فقال له هارون: أخطأتَ, وكان له علم بالعربية, فاستحيا وقال: كيف ذلك ؟ قال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: " أنا قاتلُ غلامِك ", بالإضافة, لأنّه فعلٌ ماضٍ, أمّا الذي قال: " أنا قاتلٌ غلامَك ", بالنّصب, فلا يُؤخذ, لأنّه مُستقبلٌ لم يقع بعد, كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿ **ولا تَقولَنَّ لِشَيءٍ إنّي فاعِلٌ ذلِكَ غَدا إلاّ أن يَشاءَ اللهُ** ﴾ [الكهف: 23], فلولا أنّ التنوين مستقبَلٌ ما جاز فيه غدا. فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو. ».(الحموي ياقوت, 1993, ص 1741)

فالصفة " قاتل " في المثال الذي ذكره الكسائي دلّت على الزمن الماضي مرّة, وعلى الزمن المستقبل مرّة أخرى, فكيف تكون الصفة مع الاسم في قسم واحد, والاسم في مفهومه يتأسّس على عدم الدلالة على الزمن ؟

ودلالة الصفة على الزمن منصوص عليها صراحة في كتب النحاة, يقول أبو علي الفارسي في " الإيضاح ": « اسم الفاعل على ثلاثة أضربٍ: أحدها أن يكون لما مضى, والآخر أن يكون للحال, والثالث أن يكون للمستقبل. والذي يعمل عمل الفعل ما كان للحال أو المستقبل دون ما مضى. ».(أبو علي الفارسي, 2008, ص 133)

فالصفة تشبه الفعل في الدلالة على الزمن, إذ يمكنها أن تدلّ على الأزمنة الثلاثة: الماضي, والحال, والاستقبال. وبسبب دلالة الصفة على الزمن, يختلّ هذا التعريف الذي ذكره النحاة للاسم, ويتحتمّ البحث عن تعريف للاسم جامع, يصدق على جميع أجزائه.

أ2- المفهوم الثاني للاسم عند النحاة:

المفهوم الثاني للاسم هو الذي ذكره ابن بابشاذ, وتبعه الأعلم الشنتمري, وابن الشجري, وابن معطي في ألفيته. يقول أبو الحسن ابن بابشاذ (ت: 469 هج): « الاسم ما أبان عن مسمّى. »(ابن بابشاذ, 1977 , ص94).

رغم أنّ هذا التعريف مختصر إلاّ أنّه يعبر عن حقيقة الاسم. فالاسم في حقيقته ما دلّ على مسمّى, بخلاف الصفة التي وضعت لتصف الاسم. وهذا التعريف يصدق على الاسم الحقيقي فقط, أمّا الأقسام المحمولة على الاسم, مثل الصفة, فلا يصدق عليها, لأنّها ليست أسماء حقيقية. والاسم الحقيقي خمسة أصناف: اسم العلم, واسم الجنس, واسم الحدث, واسم الزمان, واسم المكان. وأصدقها في الاسمية اسم العلم, لأنّه هو الجوهر بتعبير المناطقة وعلماء الكلام, وهو الموضوع بتعبير الفلاسفة.

ورغم جودة هذا التعريف وصحّته إلاّ أنّ النحاة المتأخّرين رغبوا عنه وفضّلوا عليه التعريف السابق, لأنّه يساعدهم في إجراء التقابل الذي يعتمد على القسمة الثلاثية للكلمة, متناسين دلالة الصفة على الزمن في بعض مواقعها.

ب– مفهوم الصفة عند النحاة:

في الجانب الاصطلاحي استعمل النحاة ثلاثة مصطلحات مترادفة: الصفة, والوصف, والنعت. وإذا أردنا أن نظفر بتعريف اصطلاحي للصفة فلا بدّ أن نبحث في ثلاثة أبواب نحوية هي: الحال, والنعت, وإعمال المشتقات: اسم الفاعل, واسم المفعول, والصفة المشبّهة باسم الفاعل. ولإعطاء تعريف دقيق للصفة لا بدّ من تتبع نسيج خيوطها في تعريفات النحاة في الأبواب النحوية الثلاثة المذكورة.

يقول ابن الأثير (ت 606 هـ) في باب الوصف: « **الوصف ما دلّ على أحوال الذات**, أو بعضها, إيضاحا للمعارف, وتخصيصا للنكرات. ».(ابن الأثير, 1420 هـ, ص 309)

يوضّح ابن الأثير خاصية أساسية للصفة, وهي الدلالة على أحوال الذات, أي صفات الذات, فالصفة دائما تدور حول الذات, والذات من الناحية الصرفية هو الاسم, فالصفة سمّيت بالصفة لأنّها تصف الذات الذي هو الاسم.

والتفرقة بين الاسم والصفة كانت حاضرة عند بعض النحاة, لكنّهم رغم ذلك لم يتمكنوا من الخروج عن القسمة الثلاثية للكلمة. يقول جلال الدّين السيوطي (ت 911 هـ) في كتابه " المزهر ": « قال العلاّمة عزّ الدّين ابن جماعة في شرح جمع الجوامع: حكى الشيخ القاضي أبو بكر بن العربي بسنده عن أبي علي الفارسي قال: كنتُ بمجلس سيف الدولة بحلَب, وبالحضرة جماعة من أهل اللغة, وفيهم ابن خالويه, فقال ابن خالويه: أحفظ للسيف خمسين اسما, فتبسّم أبو عليّ وقال: ما أحفظ له إلاّ اسما واحدا, وهو السيف. قال ابن خالويه: فأين المهنّد, والصارم, وكذا وكذا ؟ فقال أبو عليّ: هذه صفات, وكأنّ الشيخ لا يفرّق بين الاسم والصفة. ».(السيوطي, 1986, ص 405)

يظهر من هذا النصّ أنّ أبا عليّ الفارسي يفرّق جيّدا بين الاسم والصفة, بخلاف ابن خالويه الذي لا يفرّق بينهما. إلاّ أنّ أبا عليّ الفارسي اكتفى بهذه التفرقة الدلالية الواضحة ولم ينقلها إلى الجانب النحوي الاصطلاحي.

ويقول بدر الدّين محمّد ابن مالك, المشهور بابن الناظم (ت 686 هـ) في شرح ألفية أبيه, في باب الصفة المشبّهة باسم الفاعل: « **الصفة ما دلّ على حدث وصاحبه**. ».(ابن الناظم, 2000, ص)

يركّز ابن الناظم في تعريفه للصفة على جانبين: الحدث, وصاحب الحدث. وصاحب الحدث هو الذات, إلاّ أنّه فضّل التعبير بصاحب عوض الذات ليبيّن أنّ الصفة مرتبطة بالذات ولا تنفكّ عنه.

ويقول ابن عقيل (ت 769 هـ) في شرح ألفية ابن مالك في باب الصفة المشبّهة باسم الفاعل: « **المراد بالصفة: ما دلّ على معنى, وذات**. وهذا يشمل: اسم الفاعل, واسم المفعول, وأفعل التفضيل, والصفة المشبّهة. ». (ابن عقيل, ص 140)

يتفّق ابن عقيل مع ابن الأثير في إبراز دور الذات في الصفة, وإذا كان ابن الناظم ركّز على الحدث في الصفة وذكره صراحة, فإنّ ابن عقيل عبّر عنه بالمعنى. ويتميّز نصّ ابن عقيل في ذكره لأربعة أنواع من الصفة, وهي: صفة الفاعل, وصفة المفعول, وصفة التفضيل, والصفة المشبّهة. وقد أغفل صفة خامسة, وهي صفة المبالغة.

ونلاحظ أنّ هذه التعريفات متقاربة في مضمونها, وأقربها إلى الدقّة هو تعريف ابن الناظم: " **الصفة ما دلّ على حدث وصاحبه** ". وإذا أردنا أن نبسّط هذا التعريف نقول إنّ الصفة تدلّ على شيئين: ذات + حدث. لذلك قال ابن عقيل: **الصفة ما دلّ على معنى, وذات**. المعنى المقصود هو الحدث. فالصفة وصفٌ للذاتٌ بالحدَث. فإذا قلنا: " محمّدٌ قائمٌ ", فقد وصفنا الذات " محمّد " بالحدث, وهو القيام.

1-2- مفهوم الاسم والصفة عند بعض الباحثين المُحدَثين:

اهتمّ بعض الباحثين المحدَثين بقضية أقسام الكلمة في اللسان العربي, وتوصّلوا إلى أنّ الصفة تختلف عن الاسم, لذلك يجب إفرادها بقسم خاصّ بها. ولا يسعني المقام هنا لذكرهم جميعهم, لذلك سأكتفي باثنين منهم فقط, وهما: ساطع الحُصري, وتمّام حسان, لأنّهما تميّزا عن غيرهم بذكر بعض التفاصيل.

أ- الاسم والصفة عند ساطع الحُصَري:

يقول ساطع الحصري (1879- 1968 م) عن ضرورة الفصل بين الاسم والصفة: « إنّ معنى الاسم – في حدّ ذاته – يختلف عن معنى الصفة اختلافا بيّنا, لأنّ الاسم يدلّ – عادة – على الأشياء نفسها, في حين تدلّ الصفة على أوصاف الأشياء وحالاتها. والصفات تقوم بأدوار مهمّة في الحديث والكتابة تختلف عن أدوار الأسماء الاعتيادية اختلافا كبيرا. فلا مبرّر لاعتبار الاسم والصفة من نوع واحد, خلافا للخطّة المتّبعة في تصنيف الكلمات في سائر اللغات.

وممّا يجب أن يُلاحَظ في هذا الصدد أنّ الاسم والصفة يختلفان في اللغة العربية من وجهة بعض القواعد أيضا. فالاسم – بالمعنى الخاص الذي أشرنا إليه آنفا – يكون مذكّرا ومؤنّثا في حدّ ذاته, أمّا الصفة فلا تكون مذكّرة ولا مؤنّثة في ذاتها, بل تقبل التذكير والتأنيث بطبيعتها, فتُذكّر أو تؤنّث حسب جنس الأسماء التي تصفها.

أعتقد أنّ هذه الملاحظات كافية لاعتبار " الصفة " قسما خاصّا من أقسام الكلام مستقلا عن الاسم, ولا أشكّ في أنّ ذلك يكون أوفق وأقرب لمقتضيات العلم والتعليم في وقت واحد. ».(ساطع الحُصَري، 1958, ص104-105)

يعدّ ساطع الحصري من أوائل الباحثين العرب الملحّين على ضرورة الفصل بين الاسم والصفة, وإفراد الصفة بقسم خاصّ بها. ومن الحُجج التي ذكرها الحصري:

- الاسم يدلّ على الأشياء نفسها, بينما تدلّ الصفة على أوصاف الأشياء وحالاتها. أي أنّ الأسماء تدلّ على الذوات, بينما تقوم الصفة بوصف الذوات وبيان حالاتها.
- تختلف وظيفة الاسم عن وظيفة الصفة في النطق والكتابة اختلافا واضحا.
- جميع الألسنة تضع الصفة في قسم خاصّ بها مستقلا عن الاسم.
- الاسم يكون مذكّرا ومؤنّثا في ذاته, أمّا الصفة فتُذكّر وتؤنّث حسب الذات التي تصفها.

ويرى الحصري أنّ هذه الحُجج كافية لفصل الصفة عن الاسم ووضعها في قسم خاصّ بها.

ب- الاسم والصفة عند تمّام حسان:

يقول تمّام حسان (1918- 2011 م) عن « تدلّ الصفة على الموصوف بالحدث, فلا تدلّ على الحدث وحده كما يدلّ المصدر, ولا على اقتران الحدث والزمن كما يدلّ الفعل, ولا على مطلق مسمّى كما تدلّ الأسماء, فهي بهذا أيضا تختلف عن بقية أقسام الكلم جميعها »(تمّام حسان, اللغة العربية, 1994, ص 102).

الصفة عند تمّام هي ما دلّ على موصوف بالحدث, في مقابل المصدر الذي يدلّ على الحدث وحده, والفعل الذي يدلّ على الحدث والزمن, والاسم الذي يدلّ على مسمّى.

ولم يصرّح تمّام حسان بالذات في تعريفه للصفة, وأرى أنّ الأدقّ أن يُصرّح بالذات فيقال: الصفة كلّ كلمة دلّت على ذات موصوفة بالحدث. ليتضّح أنّ الصفة تدلّ على شيئين: ذات, وحدث.

وهذا التعريف هو الذي يميّز الصفة عن الاسم, وعن الفعل, من الناحية الصرفية, فالاسم يدلّ على مسمّى, وهو الذات, والفعل يدلّ على الحدث, وزمن الحدث, أمّا الصفة فتدلّ على الذات والحدث. وعلى هذا الأساس هي وسط بين الاسم والفعل, شاركت الأول في الدلالة على الذات, وشاركت الثاني في الدلالة على الحدث.

ويذكر تمّام حسان أنّ الصفة تشترك مع الفعل في الدلالة على الزمن, إذ يقول: « إذا كان الفعل يدلّ على الزمن دلالة صرفية بحكم مبناه حتّى وهو خارج السياق, فإنّ الصفات لا تدلّ دلالة صرفية على الزمن, وإنّما تُشرب معنى الزمن النحوي في السياق من باب تعدّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد. ».(تمّام حسان, اللغة العربية, 1994, ص 102).

فالصفة تشترك مع الفعل في الدلالة على الزمن, إلاّ أنّ الفعل يدلّ على الزمن دلالة صرفية ودلالة تركيبية, أمّا الصفة فلا تدلّ على الزمن دلالة صرفية, وإنّما تدلّ عليه دلالة تركيبية فقط. فالزمن يكون في الفعل قبل التركيب وبعده, أمّا الزمن فلا يكون في الصفة قبل التركيب, وإنّما تقبله بعد دخولها في تركيب.

وبدلالة الصفة على الزمن تختلف عن الاسم الذي لا يقبل الزمن لا في الصرف ولا في التركيب. لذلك يقول تمّام حسان عن الصفة: « فمشابهتها للأسماء تنفي عنها أن تكون فعلا, ومشابهتها للأفعال تنفي عنها أن تكون اسما. وإذا لم تكن الصفة اسما من الأسماء, ولا فعلا من الأفعال, فلا بدّ لها أن تكون قسما قائما بذاته من أقسام الكلم.»(تمّام حسان, اللغة العربية, 1994, ص 102).

وإذا كان ساطع الحُصري لم يتعرّض إلى ذكر أقسام الصفة, فإنّ تمّام حسان قسّم الصفة إلى خمسة أقسام: صفة الفاعل, وصفة المبالغة, وصفة المفعول, والصفة المشبّهة, وصفة التفضيل. (تمّام حسان, اللغة العربية, 1994, ص 99).

هذه الأقسام ذكرها ابن عقيل, كما رأينا سابقا, ما عدا صفة المبالغة التي لم يذكرها ابن عقيل وذكرها تمّام حسان, كما يتميّز تمّام حسان بتسميتها صفات, بخلاف ابن عقيل الذي سمّاها أسماء.

2- الجانب المنطقي للاسم والصفة:

2-1- مفهوم الاسم والصفة عند علماء المنطق العرب:

يقول ابن حزم (ت 456 هـ) في كتابه " التقريب لحدّ المنطق والمدخل إليه ": « اعلم أنّه لا موجود أصلا ولا حقيقة البتة إلاّ الخالق وخلقه فقط, ولا سبيل إلى ثالث أصلا. فالخالق واحد أوّلٌ لم يزل, وأمّا الخلق فكثير.

ثمّ نقول: أمّا الخلق فينقسم قسمين لا ثالث لهما أصلا:

شيء يقوم بنفسه ويحمل غيره, فاتّفقنا على أن سمّيناه " جوهرا ".

وشيء لا يقوم بنفسه, ولا بدّ من أن يحمله غيره, فاتّفقنا على أن سمّيناه " عَرَضا ".

فالجوهر هو جُرم الحجر, والحائط, والعود, وكلّ جُرم في العالم. والعَرَض هو طوله, وعرضُه, ولونه, وحركته, وشكله, وسائر صفاته التي هي محمولة في الجُرم. ».(ابن حزم, 2007, ص: 333)

يذكر ابن حزم في هذا النصّ أنّ المخلوقات ترجع في أصلها إلى قسمين: جواهر, وأعراضا.

فالجوهر شيء يقوم بنفسه ويحمل غيره. والعَرَض شيء لا يقوم بنفسه, ولا بدّ من أن يحمله غيره. ومن الأمثلة التي ذكرها ابن حزم للجوهر يتضّح أنّ الجوهر هو الاسم, وأنّ العَرَض هو الصفة والفعل, وقد ذكر أنّ الأعراض تكون صفات للجوهر ومحمولات له.

والنتيجة التي نخلص إليها هي أنّ الاسم جوهر, والصفة عرض, ولا يمكن أن نجمع الجوهر مع العرض في قسم واحد.

2-2- مفهوم الاسم والصفة عند فلاسفة اللغة:

عالج فلاسفة اللغة في القرن التاسع عشر والقرن العشرين بعض القضايا اللغوية التي يدرسها النحو. ومن أبرز تلك القضايا قضية اسم العلم ودلالته الإحالية.

ويُعدّ الفيلسوف الإنجليزي جون ستيوارت ميل (1806-1873) من أوائل الفلاسفة الذين أشاروا إلى هذه القضية, إذ تنبّه في كتابه " نسق المنطق " الصادر عام 1843 إلى أنّ اسم العلم له دلالة إحالية, وليس دلالة تعيينية, إذ لا يحمل أيّ دلالة في حدّ ذاته. (الحسين أخدوش, م ص: 03)

ثمّ وسّع البحث في هذا المجال كلٌّ من جوتلوب فريجة, وبرتراند راسل ولودفيج فتجنشتاين. وقد وضّح جوتلوب فريجة (1848- 1925 م) بعض الفروق الموجودة بين اسم العَلَم والمحمول. يقول محمود فهمي زيدان في كتابه " في فلسفة اللغة ": « ويقدّم فريجة نقطتين يميّز بهما اسم العَلَم عن المحمول:

أ- الوظيفة الأساسية لاسم العلم هي إشارته إلى شيء فردي معيّن, بينما الوظيفة الأساسية للمحمول هي دلالته على تصوّر. والتصوّر هو المعنى العام الذي تندرج تحته أشياء جزئية عديدة. يؤدّي اسم العلم معنى تامّا مستقلاّ دون حاجة إلى لفظ آخر يتمّم معناه, أمّا المحمول فلا يمكنك استخدامه بمفرده, وإنّما يحتاج إلى اسم علم ليعطيه معنى, لذلك لا يقوم الاسم بوظيفة الحمل, أي الدلالة على معنى عام, كما لا يقوم المحمول أو التصوّر بوظيفة الاسم, لأنّه ليس اسما لفرد معيّن.

ب- الكلمات الدالة على السور (كلّ, بعض, لا ...) لا معنى لها إذا ارتبطت باسم العلم, بينما لها معنى حين ترتبط بالمحمول. ».(محمود فهمي زيدان، 1985, ص13)

في الحقيقة إنّ النصّ السابق يحتوي على كثير من النقاط التي تميّز الموضوع عن المحمول. بداية أنا لا أتّفق مع محمود فهمي زيدان ومن ورائه فريحة في المقابلة بين اسم العلم والمحمول, وأرى أنّ التقابل الصحيح يكون بين الموضوع والمحمول, الركنان الأساسيان للقضية المنطقية, ثمّ نبحث بعد ذلك في مكوّنات الموضوع والمحمول. وعلى هذا الأساس فموضوع القضية المنطقية واحد ووحيد, وهو الجوهر, كما يسمّيه الفلاسفة وعلماء الكلام, وهو ما يعبّر عنه فريحة باسم العلم. أمّا محمول القضية المنطقية فهو العرَض, كما يسمّيه الفلاسفة وعلماء الكلام, وهو متعدّد, قد يكون صفة, وقد يكون فعلا, وقد يكون اسم جنس, وقد يكون اسم حدث.

النقطة الأولى التي يختلف فيها الموضوع عن المحمول هي الوظيفة. إذ الوظيفة الأساسية للموضوع هي إحالته على شيء فردي معيّن, الوظيفة الأساسية للمحمول هي دلالته على تصوّر. فالوظيفة الأساسية لاسم العلم, وهو بينما المكوّن الوحيد للموضوع, الإحالة على مرجع محدّد, فاسم العلم لا يحمل دلالة, وإنّما دلالته هي الإحالة على مرجع محدّد يُدرك حسّيا. أمّا الوظيفة الأساسية للمحمول فهي الدلالة على تصوّر, والتصوّر هو دلالة عامّة تصدق على أشياء متعدّدة تشترك في صفات محدّدة.

النقطة الثانية التي يختلف فيها الموضوع عن المحمول هي الاستقلالية, فالموضوع, وهو اسم العلم, يدلّ في الإفراد دلالة تامّة مستقلّة, دون حاجة إلى لفظ آخر يتمّم معناه, من خلال إحالته على مرجع محدّد. أمّا المحمول فلا يدلّ في الإفراد دلالة تامّة مستقلّة, وإنّما يحتاج إلى اسم علم ليعطيه دلالة. فإذا قلت: " محمّد ", فدلالته تامّة ومستقلّة, وهي أنّه يُحيل على مرجع, وهو شخص محدّد اسمه محمّد. أمّا إذا قلت: " خارج " أو " إنسان " أو " خرج ", فكلّها كلمات لا تحمل دلالة تامّة مستقلّة, وهي دائما محتاجة إلى اسم علَم يحدّد دلالتها, ولا تتمّ دلالتها إلاّ بعد الدخول في قضية منطقية وقيامها بوظيفة التصوّر.

النقطة الثالثة التي يختلف فيها الموضوع عن المحمول هي القيام بدور الموضوع ودور المحمول, فاسم العلم يقوم فقط بدور الموضوع, ولا يمكنه أن يقوم بدور المحمول, كما إنّ الصفة والفعل يقومان بدور المحمول فقط, ولا يمكنهما أن يقوما بدور الموضوع, لأنّ الموضوع يحيل على مرجع محدّد. بينما يدلّ المحمول على تصوّر.

والخلاصة التي ننتهي إليها هي أنّ اسم العلم يختلف تماما عن الصفة, إذ يحيل اسم العلم على مرجع محدّد, بينما لا يمكن للصفة أن تحيل على مرجع محدّد. لذلك يقوم اسم العلم في القضية المنطقية بدور الموضوع, ولا يمكنه أن يقوم بدور المحمول, وفي المقابل تقوم الصفة بدور المحمول, ولا يمكنها أن تقوم بدور الموضوع.

3- الجانب التركيبي للاسم والصفة:

يقول العكبري (ت 616 هـ) في كتابه " اللباب في علل البناء والإعراب ": « إنّما عُلم كون الكلم ثلاثا فقط من وجهين: أحدهما أنّ الكلام وضع للتّعبير عن المعاني, والمعاني ثلاثة: معنى يُخبر به, ومعنى يُخبر عنه, ومعنى يربط أحدهما بالآخر, فكانت العبارات عنها كذلك. ».(العكبري, 2001 , ص 43)

يذكر العكبري أنّ المعاني ثلاثة: مُخبَر به, ومُخبَر عنه, ورباط بينهما. فالفعل مُخبر به, والاسم مُخبر عنه, والحرف رباط بينهما. وما دامت الصفة موضوعة مع الاسم فهي يخبر عنها, أي تكون جوهرا وموضوعا, وهذا غير صحيح, إذ رأينا سابقا أنّ الصفة عرضا وليست جوهرا, وتقوم بدور المحمول فقط, ولا يمكنها أن تقوم بدور الموضوع.

وقد تفطّن بعض العلماء العرب من غير النحاة إلى أنّ الصفة لا يُخبر عنها, وإنّما يُخبر بها. يقول الفخر الرازي (ت 606 هـ) في كتابه " نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ":

« ومتى اجتمعت الذات والصفة, فالذات أولى بالمبتدئية, والصفة بالخبرية. »(الفخر الرازي, 1985, ص 157).

يصرّح الرازي هنا أنّ المبتدأ يكون ذاتا, أي اسما, والخبر يكون صفة. ولا يمكن أن نعكس الأمور فنجعل الذات خبرا والصفة مبتدأ.

فوظيفة الاسم في التركيب هي أن يُخبَرَ عنه لا أن يُخبَرَ به. كما أنّ وظيفة الصفة في التركيب هي أن يُخبَرَ بها لا أن يُخبَرَ عنها. فالاسم يقوم بوظيفة المسنَد إليه فقط, ولا يمكنه أن يقوم بوظيفة المسنَد به. وكذلك تقوم الصفة بوظيفة المسنَد به فقط, ولا يمكنها أن تقوم بوظيفة المسنَد إليه.

4- أقسام الجملة في النحو العربي:

4-1- تقسيم النحاة للجملة العربية:

يتفق معظم النحاة والبلاغيين على أنّ طرَفَيْ الجملة وركنَيها الأساسيين هما المسند والمسند إليه. والذي يربط بينهما هو علاقة الإسناد.

يقول سيبويه: « هذا باب المسند والمسند إليه, وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدّا. فمن ذلك: الاسم المبتدأ والمبنى عليه, وهو قولك: "عبد الله أخوك ", و" هذا أخوك ". ومثل ذلك: " يذهب عبد الله ", فلا بُدّ للفعل من الاسم, كما لم يكن للاسم الأول بُدّ من الآخر في الابتداء. »(سيبويه, الكتاب, 1966, ص 23).

يُفهَم من كلام سيبويه أنّ الجملة تتكون من ركنين أساسيين هما: المسند والمسند إليه.

كما يفهم من كلامه أنّ عملية الإسناد تكون على شكلين:

الشكل الأول: الجملة = اسم + اسم

الشكل الثاني: الجملة = فعل + اسم

وقد مثّل للشكل الأول بـ: عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثّل للشكل الثاني بـ: يذهب عبد الله. ولم يعط سيبويه أيّة تسمية للشكلين السابقين.

وأول من ذكر قِسمَي الجملة صراحة، وإن لم يسمّهما, هو ابن السراج، وذلك في قوله: « والجمل المفيدة على ضربين: إمّا فعل وفاعل، وإمّا مبتدأ وخبر. ».(ابن السراج، 1999, ص: 64)

فابن السراج يذكر أن الجمة تنقسم إلى قسمين:

جملة متكونة من فعل وفاعل, وجملة متكونة من مبتدأ وخبر. ولم يسمّ ابن السراج قِسمَي الجملة, واكتفى بذكر المكوّنات.

وأول من خرج عن القسمة الثنائية, وعَدّ أقسام الجملة أربعة, هو أبو علي الفارسي، وذلك في كتابه " الإيضاح ", إذ يقول: « وأمّا الجملة التي تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أضرب:

الأوّل: أن تكون الجملة مركّبة من فعل وفاعل.

والثاني: أن تكون مركّبة من ابتداء وخبر.

والثالث: أن تكون شرطا وجزاء.

والرابع: أن تكون ظرفا. ».(أبو علي الفارسي, ص: 92)

فأبو علي الفارسي وسّع أقسام الجملة من قسمين إلى أربعة أقسام

وقد أيّد الزمخشري هذه القسمة الرباعية بقوله: « والجملة على أربعة أضرب: فعلية, واسمية, وشرطية, وظرفية. ». (الزمخشري, ص: 44)

والمشتهر عند أغلب النحاة أنّ الجملة تنقسم إلى قسمين فقط.

ويبدو من النصّ السابق أنّ الزمخشرى أوّل من أطلق على جملة المبتدأ والخبر مصطلح " الجملة الاسمية ", وأطلق على جملة الفعل والفاعل مصطلح " الجملة الفعلية ". وقد تبعه النحاة الذين جاؤوا بعده في هذا الاصطلاح دون مناقشة أو تمحيص.

4-2- معيار تقسيم الجملة عند النحاة:

اعتمد النحاة في تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية على فئة الكلمة التي تبتدأ بها. أي أنّ المعيار الذي اتُّخِذ أساسا للتفريق بين الجملتين هو بدايتها. فإذا ابتُدِأت الجملة باسم فهي اسمية، وإذا ابتُدِأت بفعل فهي فعلية.

يقول أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ) في كتابه " أسرار العربية ": « فأمّا الجملة الاسمية فما كان الجزء الأوّل منها اسما... وأمّا الجملة الفعلية فما كان الجزء الأوّل منها فعلا. ».(الأنباري, 1995, ص: 83)

ويقول ابن هشام (ت 761 هـ) في كتابه " مغني اللبيب ": « فالاسمية هي التي صدرها اسم... والفعلية هي التي صدرها فِعل»(ابن هشام, 1996, ص:63).

فالمعيار الذي قُسّمت الجملة على أساسه هو معيار بداية الجملة, فالكلمة الموجودة في بداية الجملة هي التي تحدد نوعها، إلاّ أنّه ينبغي أن ننبّه على شيء.

يقول ابن هشام: « مرادنا بصدر الجملة: المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف».(ابن هشام, 1996, ص:63).

أي أنّ اعتبار بداية الجملة أساسا للتفريق بين الجملتين ليس أمرا مطلقا، وإنّما البداية مقيّدة بشرط, وهو أن يكون الاسم المبتدأ به في الجملة الاسمية مسندا إليه أو مسندا، ويكون الفعل المبدوء به في الجملة الفعلية مسندا.

4-3- الاختلال التي تنجم عن تقسيم النحاة للجملة:

ينجمُ عن تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية اختلالات كثيرة, سنكتفي هنا بذكر بعضها. – لم يلتزم ابن هشام بما قرّره حين عدّ جملة "كان زيد قائما " جملة فعلية, إذ رغم أنّها تبتدئ بفعل، إلاّ أنّ ذلك الفعل الذي هو "كان " ليس ركنا إسناديا في الجملة, لأنّ المسند إليه في الجملة السابقة هو " زيد ", والمسند هو " قائما ", ومن تمّ فإنّها جملة اسمية, وليست فعلية كما ذكر ابن هشام. وعلى هذا الأساس فجميع الجمل التي تحتوي على كان وأخواتها هي في حقيقتها جمل اسمية, وليست فعلية كما ذكر ابن هشام.

– ذكر ابن هشام صراحة أنّ بعض الجُمَل تحتمل الاسمية وتحتمل الفعلية. فالأرجح في جملة: ﴿ **أَبَشَرٌ يَهدونَنا**﴾ [التغابن: 6] تقدير " بشر " فاعلا لـ " يهدي " محذوفا, والجملة فعلية. ويجوز تقدير " بشر " مبتدأ, والجملة اسمية.(ابن هشام, 1996, ص: 435).

القول باحتمالية أن تكون الجملة فعلية واسمية في الوقت ذاته يفيد أنّ معيار التقسيم المستعمل غير مطّرد, وليس بإمكانه الحكم على جميع الجمل. فجملة: " أبشرٌ يهدوننا " ينبغي أن تكون اسمية, على حسب المعيار المستعمل, وهو النظر إلى الكلمة الموجودة في بداية الجملة, وأن تكون ركنا إسناديا. فهذه الجملة بُدأت باسم, وهو ركن إسنادي. إلاّ أنّ ابن هشام خالف معياره, واعتبرها فعلية, رغم أنّها تبتدئ باسم, لكنّه قدّر لها فعلا, تصبح به الجملة ركيكة وبعيدة عن الذوق العربي, إذ يصبح تقديرها: " أيهدوننا بشرٌ يهدوننا " !! والإعراب الصحيح واضح وبسيط, الجملة جملة فعلية, و" بشر " فاعل مقدّم, قُدّم للعناية والاهتمام, لأنّ الكفّار لم يستغربوا من الهداية في ذاتها, وإنّما استغربوا أن تكون الهداية من بشر, لذلك قُدّم الفاعل ليدلّ على هذه المعاني.

وسبب الحيرة وكثرة الاحتمالات هو عدم النظر إلى الجملة من جوانبها الثلاثة: الجانب الصرفي, والجانب المنطقي, والجانب التركيبي.

4–3– التقسيم المقترح للجملة العربية:

التقسيم الجديد الذي اقترحه في هذا البحث للجملة العربية ينبني أساسا على الجانب الصرفي للكلمة, ثمّ يؤيّده الجانب المنطقي, فالجانب التركيبي.

رأينا سابقا أنّه لا يمكن أن نجمع بين الاسم والصفة في قسم واحد, لأنّ الصفة تختلف عن الاسم من الجانب الصرفي, والجانب المنطقي, والجانب التركيبي. وعلى هذا الأساس ينبغي أن نميّز من الجانب الصرفي بين ثلاثة أقسام من الكلمة: الاسم, والصفة, والفعل. الاسم يدلّ على مسمّى, والصفة تدلّ على ذات موصوفة بالحدث, والفعل يدلّ على حدث مقترن بزمن.

من الناحية المنطقية, يحيل الاسم على مرجع محدّد, أي على ذات محدّدة. وتدلّ الصفة والفعل على وصف من أوصاف الذات. الاسم هو الجوهر, ويكوّن موضوع القضية المنطقية. والصفة والفعل أعراض, يكوّنان محمول القضية المنطقية.

من الناحية التركيبية, الاسم يُخبَر عنه ويُسنَد إليه, والصفة والفعل يُخبَر بهما ويُسنَد بهما.

وعلى هذا الأساس يكون لدينا قسمان من الجملة: جملة وصفية, وجملة فعلية.

الجملة الوصفية تتكوّن من اسم وصفة, وهي التي سمّاها النحاة بالجملة الاسمية, غير مفرّقين بين الاسم والصفة.
والجملة الفعلية تتكوّن من فعل واسم, وهي نفسها الجملة الفعلية المعروفة عند النحاة, ولكن مع وجود فارق التقديم والتأخير.

وفي ما يلي تحديد لخصائص الجملتين.

– الجملة الوصفية:

تتكوّن الجملة الوصفية من الناحية الصرفية من اسم ووصف. وتتكوّن من الناحية المنطقية من جوهر وعَرَض, الجوهر هو الاسم, والعَرَض هو الصفة. الاسم يكون هو الموضوع في القضيّة المنطقية. والصفة تكون هي المحمول في القضية المنطقية. وتتكوّن من الناحية التركيبية من مُخبَر عنه ومُخبَر به, ومن مسند إليه ومسند به. المخبَر عنه والمسند إليه هو الاسم الذي يسمّى في التركيب بالمبتدأ, والمخبَر به والمسند به هو الصفة التي تسمّى في التركيب بالخبر.
الأصل في الجملة الوصفية أن يكون المبتدأ هو الأوّل, والخبر هو الثاني, لكن قد يتقدّم الخبر على المبتدأ للعناية والاهتمام, فيبقى المعيار الثابت دائما هو أنّ الاسم هو المبتدأ سواء أتقدّم أم تأخّر, والخبر هي الصفة سواء تقدّمت أم تأخّرت. فالعبرة بالمكوّنات وليست بالبداية والنهاية.

– الجملة الفعلية:

تتكوّن الجملة الفعلية من الناحية الصرفية من اسم وفعل. وتتكوّن من الناحية المنطقية من جوهر وعَرَض, الجوهر هو الاسم, والعَرَض هو الفعل. الاسم يكون هو الموضوع في القضيّة المنطقية. والفعل يكون هو المحمول في القضية المنطقية. وتتكوّن من الناحية التركيبية من مُخبَر عنه ومُخبَر به, ومن مسند إليه ومسند به. المخبَر عنه والمسند إليه هو الاسم الذي يسمّى في التركيب بالفاعل, والمخبَر به والمسند به هو الفعل الذي يسمّى في التركيب بالفعل.
الأصل في الجملة الفعلية أن يكون الفعل هو الأوّل, والفاعل هو الثاني, لكن قد يتقدّم الفاعل على الفعل للعناية والاهتمام, فيبقى المعيار الثابت دائما هو أنّ الاسم هو الفاعل سواء أتقدّم أم تأخّر, إذ لا يُشترط في الجملة الفعلية تأخّر الفاعل. وإنّما العبرة بالمكوّنات وليست بالبداية والنهاية.

وقد أشار الفخر الرازي إلى الجملة الوصفية والجملة الفعلية إشارة عابرة, يقول الفخر الرازي (ت 606 هـ) في كتابه " نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ": « الإخبار بالإثبات أو النفي يقتضي مُخبَرا عنه ومُخبَرا به. ففي الإثبات يقتضي مثبَتا ومثبَتا له. فإذا قلت: " زيد ضارب ", أو " ضرب زيد ", فقد أثبتّ الضّرب **وصفا أو فعلا لزيد**. ».(الفخر الرازي، 1985, ص: 150-151).

فالكلمة المشتركة بين الجملتين هي الاسم, لذلك لا يمكن تسمية الجملة بالاسمية, لأنّ الاسم موجود أيضا في الفعلية, فيلزم أن نسمّي الجملة بالكلمة التي ليست موجودة في الأخرى.

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكننا أن نجمل النتائج التي توصلنا إليها في النقاط التالية:

– اشتهر عند النحاة تعريفان أساسيان للاسم, الأوّل هو أنّ الاسم ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة من الاقتران بالزمن. والثاني هو أنّ الاسم ما دلّ على مسمّى.

– التعريف الأوّل للاسم غير جامع, لأنّ الصفة تدلّ على الزمن, والتعريف الثاني للاسم هو الصحيح, بشرط أن يكون مستقلا عن الصفة.

– دعا بعض الباحثين المحدثين, منهم ساطع الحُصري, وتمّام حسان, إلى ضرورة فصل الصفة عن الاسم, ووضعها في قسم مستقلّ, لوجود خصائص كثيرة تميّزها عن الاسم.

– من الجانب المنطقي, الاسم هو الجوهر, وهو الموضوع في القضية المنطقية. والصفة هي العَرَض, وهي المحمول في القضية المنطقية. وعلى هذا الأساس لا يمكن وضع الصفة مع الاسم في قسم واحد.

– توصّل فلاسفة اللغة إلى أنّ اسم العَلَم يُحيل على مرجع ثابت, بينما تدلّ الصفة على تصوّر حول اسم العلم.

– من الجانب التركيبي, الاسم يكون مُخبَرا عنه ومسندا إليه, أمّا الصفة فيُخبَر بها وتكون مسندا. وبالتالي لا يمكن أن تجتمع الصفة مع الاسم في قسم واحد.

– قسّم النحاة العرب الجملة إلى قسمين: اسمية, وفعلية. واعتمدوا في تقسيمهم على معيار بداية الجملة, إن ابتُدأت باسم فهي اسمية, وإن ابتُدأت بفعل فهي فعلية.

– تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية نتجت عنه إشكالات, منها قابلية بعض الجمل لتكون اسمية وفعلية في الوقت ذاته.

– اقترح الباحث تقسيما جديدا قريبا من تقسيم النحاة, وهو تقسيم الجملة إلى جملة وصفية, وجملة فعلية, والمعيار المعتمد هو مكوّنات الجملة. فالجملة الوصفية تتكوّن من اسم وصفة, والجملة الفعلية تتكوّن من فعل وفاعل, وترتيب العناصر في الجملة ليس واجبا, وإنّما يخضع لظروف المقام وملابسات الاستعمال.

– من التوصيات التي يقترحها الباحث هي ضرورة دراسة التراث العربي دراسة لسانية, يُفرّق فيها بين الجانب الصرفي, والجانب المنطقي, والجانب التركيبي. وتكون المدوّنة الأساسية للبحث هي القرآن الكريم بجميع قراءاته المتواترة.

قائمة المراجع:

1) **الأنباري, أبو البركات عبد الرحمان بن محمّد، 1995، أسرار العربية, تحقيق: فخر قداره, دار الجيل, بيروت, ط1.**
2) **أخدوش, الحسين، شكلة اسم العلم في فلسفة المنطق المعاصرة, مقال مأخوذ من موقع مؤمنون بلا حدود.**
3) **ابن الأثير, مجد الدّين المبارك بن محمّد، 1420 هـ، البديع في علم العربية, تحقيق: فتحي أحمد, معهد البحوث العلمية, مكّة المكرّمة.**

4) ابن بابشاذ, طاهر بن أحمد، 1977، شرح المقدمة المحسبة, تحقيق: خالد عبد الكريم, المطبعة العصرية, الكويت, ط,1.
5) ابن حزم, عليّ بن أحمد، 2007، التقريب لحدّ المنطق, تحقيق: عبد الحقّ بن ملاحقي, دار ابن حزم, بيروت, ط1.
6) ابن السراج، أبو بكر محمّد بن السري، 1999، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة, بيروت, ط4.
7) ابن عقيل, عبد الله بن عبد الرحمان، شرح ألفية ابن مالك, تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد, دار التراث, القاهرة, ط20.
8) ابن الناظم, بدر الدّين محمّد بن محمّد، 2000 ، شرح ألفية ابن مالك, تحقيق: محمّد عيون السود, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1,
9) ابن هشام, عبد الله بن يوسف، 1996، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, تحقيق: محي الدّين عبد الحميد, المكتبة العصرية, بيروت
10)حسان, تمّام, 1994، اللغة العربية, معناها ومبناها, دار الثقافة, الدار البيضاء.
11)الحُصَري, ساطع, 1958،آراء وأحاديث في اللغة والأدب, دار العلم للملايين, بيروت, ط1,
12)الحَمَوي, ياقوت بن عبد الله،1993، معجم الأدباء, تحقيق: إحسان عبّاس, دار الغرب, بيروت, ط1,
13)الرازي, فخر الدّين محمّد بن عمر،1985، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز, دار العلم للملايين, بيروت, ط1.
14)الزمخشري, محمود بن عمر، 2003، المفصّل في صنعة الإعراب, تحقيق: علي بوملحم, دار ومكتبة الهلال, بيروت.
15)زيدان, محمود فهمي, 1985، في فلسفة اللغة, دار النهضة العربية, بيروت.
16)سيبويه, عمرو بن عثمان، 1966، الكتاب, تحقيق: عبد السلام هارون, دار الجيل, بيروت, ط1.
17)السيوطي, جلال الدّين عبد الرحمان بن أبي بكر،1986، المُزهر, تحقيق: محمّد جاد المولى وآخران, المكتبة العصرية, صيدا, بيروت,.
18)العكبري, أبو البقاء عبد الله بن الحسين، 2001، اللباب في علل البناء والإعراب, تحقيق: غازي مختار, دار الفكر, دمشق, ط,2.
19)الفارسي, أبو علي الحسن بن أحمد، 2008، الإيضاح, تحقيق: كاظم بحر المرجان, عالم الكتب, بيروت, ط1.